مدافعون بلا حماية

تقرير من قلب الحرب في السودان

لوحة الغلاف للفنان علي الأمين

مايو 2025

www.suhrm.org

© المرصد السوداني لحقوق الإنسان

يونيو 2025

مدافعون بلا حماية: تقرير من قلب الحرب في السودان

المحتويات

عن المرصد السوداني لحقوق الإنسان 2
ملخص للتنفيذيين 3
خلفية 4
المنهجية 5
الإطار القانوني 6
مقدمة 7
التحديات التي يواجها المدافعون عن حقوق الإنسان 9
فهم التهديدات التي تواجه المدافعين: حالات وشهادات 10
خطورة بيئة العمل أثناء الحرب 12
القضايا التي تشكل أكبر المهددات للمدافعين عن حقوق الإنسان 16
أبرز تأثيرات الحرب على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان 19
الاستراتيجيات العملية التي يستخدمها المدافعون 21
تعزيز أطر الحماية العملية للمدافعين عن حقوق الإنسان 22
تعزيز الحماية الشاملة للمدافعين: القدرات والموارد 23
دروس من حرب 15 أبريل: بناء آليات مستدامة لحماية حقوق الإنسان والمدافعين 24
الخاتمة والتوصيات 25
توصيات إلى أطراف الحرب 25
توصيات إلى نظام الأمم المتحدة والنظام الأفريقي 26
توصيات إلى منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية 26

عن المرصد السوداني لحقوق الإنسان

المرصد السوداني لحقوق الإنسان منظمة مستقلة تأسّست عام 2005 ومسجلة بمفوضية العون الإنساني في السودان. يركز عمل المرصد على حماية وتعزيز ومناصرة حقوق الإنسان في السودان. ويتطلع المرصد إلى أن يكون السودان بلداً تُصان فيه حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويتمتع فيه جميع الأفراد بحقوقهم الأساسية في إطار العدالة والمساواة، وفقاً للمعايير الدولية. ورسالة المرصد هي حماية حقوق الإنسان في السودان وتعزيزها والدفاع عنها من دون تمييز، وفقاً للمعايير الدولية. ونحن ملتزمون بدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (رجالاً ونساءً) والعمل نحو بناء مجتمع عادل تُحترم فيه الحقوق وتسود فيه سيادة القانون.

يضم المرصد في عضويته عدداً من المدافعين عن حقوق الإنسان من شتّى الخلفيات والأجيال، بعضهم ممن أسهموا في مجال حقوق الإنسان في السودان منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي. والمرصد السوداني لحقوق الإنسان عضو في عدد من شبكات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية، مثل كونفدرالية منظمات المجتمع المدني السوداني (CSCSO) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) والتحالف من أجل محكمة أفريقية فعالة لحقوق الإنسان والشعوب.

شكر وعرفان

يعبّر المرصد السوداني لحقوق الإنسان عن الامتنان العميق للمدافعين والمدافعات الذين وافقوا على عقد المقابلات مع أعضاء فرقنا البحثي، رغم وجود بعضهم في أوضاع خطرة. وكذلك نشكر الباحثين والباحثين الميدانيين والمتطوعين الذين علموا على إعداد مسودة هذا التقرير. وكذلك نشكر أعضاء المرصد ومتطوّعيه الذين عملوا في مراحل مختلفة من عملية تحرير وإعداد هذا التقرير. ونشكر الفنان علي الأمين الذي أهدانا لوحة الغلاف.

المرصد ممتن أيضاً لمنظمة فرونت لاين ديفندرز التي موّلت عملية إعداد التقرير.

ملخص للتنفيذيين

يقدّم هذا التقرير تقييماً شاملاً لأثر الحرب، التي اندلعت في السودان في 15 أبريل 2023، على المدافعين عن حقوق الإنسان[1]. ويستند إلى بيانات ميدانية وتحليل نوعي لواقع المدافعين، بهدف تسليط الضوء على التهديدات التي يواجهونها، واستراتيجيات التكيّف التي اعتمدوها، والفرص المتاحة لتعزيز الحماية، والدروس المستفادة لبناء استجابة مستدامة.

منذ اندلاع الحرب، تدهورت البيئة الحقوقية في السودان بشكل غير مسبوق، نتيجة لانهيار مؤسسات الدولة، واستمرار العنف المسلح، وتوسّع النطاق الجغرافي للانتهاكات. رصد التقرير انتهاكات ممنهجة ضد المدافعين، شملت القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسّفي، والتعذيب، والاختفاء القسري، والملاحقة القانونية الانتقامية[2]. كما أدّت الحرب إلى تقييد حرية الحركة والتعبير، وانقطاع سبل الاتصال، مما عقّد من عمليات التوثيق والمناصرة.

يعرض التقرير نماذج حية وشهادات موثقة توضح كيف استهدِف المدافعون في مناطق النزاع، خاصة في الخرطوم ودارفور ووسط السودان. وتُظهر هذه الحالات أن المدافعين لا يُستهدفون فقط بسبب أنشطتهم، بل أحياناً بسبب خلفياتهم الاجتماعية أو الجغرافية، في ظل استقطاب حاد يغذّيه النزاع والدعاية السياسية والحربية ذات الصبغة الإثنية.

رغم هذا الواقع القاسي، طوّر المدافعون عن حقوق الإنسان في السودان وسائل متعددة للتكيّف، مثل استخدام أدوات الأمن الرقمي، والانتقال إلى مناطق آمنة، وبناء شبكات غير رسمية للدعم، وتبني خطاب أكثر تحفظاً في الفضاء العام. إلا أن هذه الوسائل تظل محدودة من دون الدعم المؤسسي والبيئة القانونية الحامية.

يقدّم التقرير تسعة محاور لتعزيز أطر الحماية، من بينها: التوثيق المنهجي للانتهاكات، وتوسيع الحيز المدني، والمناصرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبناء الشبكات، وتطوير منصات أرشفة وقواعد بيانات آمنة، وضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب. كما يؤكد على أن حماية المدافعين تتطلب دعماً مالياً وتقنياً مستداماً، وتدريباً متخصصاً، وتمكيناً قانونياً.

ويسلّط التقرير الضوء ضرورة أن يطوّر المدافعون السودانيين خطاباً حقوقياً محلياً يخاطب المجتمع الدولي مبني على معايير مهنية، ويتطلب ذلك تنسيقاً داخلياً فعّالًا، وتحالفات حقوقية تعكس صوتاً سودانياً موحداً في المحافل الإقليمية والدولية.

في الختام، يقدّم التقرير توصيات عملية للطرفين الذين يقودان الحرب، والجهات الدولية والحقوقية، تدعو إلى حماية المدافعين وضمان استمرار عملهم، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من أي جهد يسعى إلى إنهاء الحرب وتحقيق العدالة وبناء السلام في السودان.

---

[1] انظر تعريف المدافعين عن حقوق الإنسان في القسم الخاص بالإطار القانوني، ص 3.

[2] الملاحقة الانتقامية تعني اتخاذ إجراءات قانونية أو ملاحقة قضائية رداً على ممارسة الفرد لحقوقه المدنية، مثل حرية التعبير أو التجمع.

خلفية

مرَّ عامان على اندلاع المواجهات العسكرية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الخرطوم في 15 أبريل 2023. وقد امتدّ القتال والهجمات على المدنيين إلى مناطق متعددة في السودان، بما في ذلك إقليم دارفور وولايات جنوب كردفان وشمال كردفان وغرب كردفان وسنار والنيل الأبيض والنيل الأزرق والقضارف ونهر النيل وولاية الجزيرة والخرطوم. وأدّى اتّساع رقعة النزاع إلى تدهور كبير في الوضع الإنساني في البلد. وقد أفاد مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه (ACLED) أنه منذ 15 أبريل 2023 حتى نهاية نوفمبر 2024 وردت تقارير عن أكثر من 28,700 حالة وفاة في السودان. ويُفترض أن هذه الأرقام أقل من العدد الفعلي للقتلى في الحرب، الذي قد يصل إلى 150,000 قتيل.[3]

حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادر في 26 مارس 2025 يحتاج 30.4 مليون شخص إلى المساعدة، وسيتم استهداف 20.9 مليون منهم بالمساعدات من خلال خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لعام 2025. وتشير التقديرات إلى نزوح نحو 12.66 مليون شخص منذ أبريل 2023، عبر أكثر من 3.79 مليون شخص منهم الحدود إلى الدول المجاورة.[4]

من أبرز ملامح الكارثة الكبيرة التي خلقتها الحرب، إضافة إلى نزوح الملايين من السكان وتشرّدهم في المنافي داخل وخارج البلد، تشتّت الأسرة الواحدة، وإفقار الأسر بنهب مدخراتها وممتلكاتها وتدمير سبل عيشها، وتدمير البنية التحتية في كافة المناطق التي وصلها النزاع، خاصة ولاية الخرطوم التي تعرضت بنيتها لتدمير يصعب إصلاحه. إضافة إلى ذلك خُرّبت العديد من المرافق الحيوية، ودُمّرت المؤسسات الحكومية، ونهبت البنوك والأسواق والمخازن ومنازل وممتلكات المواطنين وسياراتهم. وتعطلت غالب القطاعات الاقتصادية المنتجة أو تضرّرت، بما في ذلك قطاع الثروة الحيوانية. وحوَّل تعطل خدمات حيوية مثل إمدادات المياه والكهرباء في العديد من المناطق، حياة السكان الذي بقوا في بيوتهم، إلى جحيم. وزارد من تأثير هذه الأوضاع السياسات المتعمّدة لطرفي القتال مثل تعمّد تخريب البنية التحتية، وقطع الاتصالات عن بعض المناطق لشهور ما يعني تجويع أغلبية السكان الذين أصبحوا يعتمدون كليةً على التحويلات المصرفية عبر تطبيقات الموبايل، ونهب المحاصيل، وتجريد المواطنين من أموالهم وهواتفهم في نقاط التفتيش التي تكاثرت على كلّ الطرق، وشن حملات التضليل والكراهية المنظمة.

اتّسم النزاع المسلح بانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الانسان من قبل طرفي النزاع. ولعل ما حدث في إقليم دارفور، الذي ظل ينزف منذ 2003،كان أسوأ مثال لذلك، إذ قتلت قوات الدعم السريع مئات المدنيين وهّجّر مئات الآلاف في معارك تواصلت طيلة العامين الماضين. وقد خرج ما يزيد عن نصف مليون شخص إلى دولة تشاد المجاورة، جلّهم من قبيلة المساليت التي كانت تقطن غرب دارفور.[5] وعلى الجانب الآخر قامت القوات المسلحة السودانية في كثير من الأحيان بقصف عشوائي لا يميّز بين

---

[3] The Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), "Conflict Watchlist 2025: Sudan", February 21 2025, available at: https://shorturl.at/ywJfe.

[4] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), “Key facts and figures for the Sudan crisis”, 26 March 2025, available at: https://shorturl.at/Il9Or.

[5] انظر: هيومان رايتس ووتش، "لن يعود المساليت إلى ديارهم: التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية في الجنينة، غرب دارفور، السودان"، مايو 2024، متاح على الرابط: https://shorturl.at/nTjRN

الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، أو على مناطق مأهولة بالسكان، مثل الأحياء السكنية والأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى سقوط ضحايا من المدنيين. على سبيل المثال، قصفت القوات المسلحة السودانية يوم 24 مارس 2025 سوق قرية «طرة» بولاية شمال دارفور،[6] أدى إلى مجزرة قُتل فيها أكثر من 300 شخص بينهم نساء وأطفال.

المنهجية

يشهد السودان منذ عقود أزمات متراكمة في مجال حقوق الإنسان، إلا أن حرب 15 أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مثّلت نقطة تحول خطيرة، أدت إلى انهيار شبه تام لمؤسسات الدولة، وتدهور غير مسبوق في الوضع الأمني والإنساني، والحقوقي. وفي هذا السياق، يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان تحديات متصاعدة تتراوح بين القتل خارج نطاق القانون والاعتقالات والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتمييز، والنزوح أو الهجرة القسرية ما يجعل عملهم في التوثيق والحماية أكثر صعوبة وخطورة.

هدف هذا التقرير هو تحليل أوضاع المدافعين بعد اندلاع الحرب، وتسليط الضوء على المهدّدات والتحديات التي تواجههم، عبر دراسة ميدانية تستند إلى إفاداتهم، ومراجعة الأدبيات ذات الصلة. كما يركّز البحث على فهم استراتيجياتهم في التكيّف والمناصرة، وتقديم توصيات عملية لتحسين بيئة عملهم وتعزيز حمايتهم، من خلال التعاون مع الجهات الوطنية الإقليمية والدولية المعنية.

قام المرصد السوداني لحقوق الإنسان في الفترة بين بداية شهر مارس إلى نهاية شهر مايو 2025 بتوثّيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي طالت المدافعين في سياق النزاع المسلح في السودان. واستخدم أساليب بحثية متعددة، شملت جمع وتحليل بيانات ثانوية مكثّفة، وإجراء مقابلات شخصية، ومراجعة مواد سمعية وبصرية متنوعة. ودرس المرصد التقارير ذات الصلة وغيرها من الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة والوكالات المعنية الأخرى، وتلك الصادرة عن القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، وحكومة السودان، والمنظمات غير الحكومية السودانية والدولية، ووسائل الإعلام، من بين مصادر أخرى بغية الوصول إلى تحليل شامل للتجربة اليومية للمدافعين عن حقوق الإنسان في ظل الحرب. وأجرينا 23 مقابلة مع مدافعين عن حقوق الانسان، شملت مراقبي حقوق إنسان ميدانيين، ونقابيين وأعضاء جمعيات ومعلمين وطلاباً ومحامين وصحفيين وناشطين اجتماعيين.

يتناول التقرير أوضاع المدافعين باختلاف خلفياتهم الجغرافية والمؤسسية، بما في ذلك المدافعين في ولايات والبحر الأحمر وكسلا وكردفان والخرطوم والشمالية والنيل الأزرق وولايات دارفور ، إضافة إلى الذين لجئوا إلى خارج السودان. ويركز التقرير بشكل خاص علي المناطق التي شهدت اشتباكات جراء حرب 15 أبريل في السودان. وقد قام المرصد السوداني لحقوق الانسان بتغيير أسماء بعض الأشخاص المشار إليهم في هذا التقرير، لحماية هوياتهم.

[6] الشرق الأوسط، "عشرات القتلى والجرحى في غارات على سوق بدارفور.. والجيش ينفي مسؤوليته"، 25 مارس 2025، http://tiny.cc/li1f001.

الإطار القانوني

بناء علي الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً" (المعرفة بإعلان حماية المدافعين عن حقو ق الإنسان) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1998 تعرّف المفوضية السامية لحقوق الإنسان "المدافعين عن حقوق الإنسان" بالأشخاص الذين يعملون، بشكل فردي أو بالاشتراك مع آخرين، على تعزيز أو حماية حقوق الإنسان بطريقة سلمية. وأيضا يسعى المدافعون عن حقوق الإنسان إلى تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية فضلاً عن تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[7] وهذا يشمل المدافعات عن حقوق الإنسان وجميع الأشخاص الذين يعملون على تعزيز حقوق المرأة والحقوق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين[8]. لذلك فمصطلح المدافعين عن حقوق الانسان شامل ويغطي قطاعات واسعة؛ فقد يكون المدافع معلّماً أو صحفياً أو عاملاً في مجال السلام أو نقابياً أو محامياً أو عاملاً في منظمة غير حكومية، أو سياسياً، أو موظفاً حكومياً، أو عاملاً في القطاع الخاص.

تؤكد المادة 1 من هذا الإعلان على الحق الأساسي لكل شخص، منفرداً أو مع آخرين، في السعي لحماية حقوق الإنسان. وتفصل المادة 6 الجوانب المعرفية والتواصلية لهذا الحق، بما يشمل الحصول على المعلومات، وتبادلها، ونشرها، وتكوين الآراء بحرية بشأن تطبيق حقوق الإنسان. أما المادة 12، فتضمن الحماية القانونية للمشاركين في الأنشطة السلمية ضد انتهاكات الحقوق، وتُلزم الدول باتخاذ تدابير فعالة لحماية المدافعين من كافة أشكال التهديد أو الانتقام أو الإجراءات التعسفية، مما يعزز بيئة آمنة وشرعية لعملهم.

أشارت مذكرة الأمين العام عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان عام 2023 بشكلٍ خاص إلى حماية المدافعات عن حقوق الانسان في سياق النزاع: "تُعد حماية المدافعات عن حقوق الإنسان أمراً بالغ الأهمية في بيئات النزاع وما بعد النزاع، حيث يواجهن تحديات خاصة بسبب جنسهن والطبيعة المتقلبة لهذه البيئات. يوفّر القانون الدولي إطاراً لحماية حقوق المدافعات عن حقوق الإنسان وسلامتهن، بهدف ضمان مشاركتهن الفاعلة ومساهمتهن في تعزيز السلام وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين."[9]

والسودان مُلزم قانوناً باحترام وحماية حق الحياة للأشخاص داخل أراضيه، وهو حقٌّ غير قابل للانتقاص بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6، ومنصوص عليه أيضاً في المادة 4 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. والسودان دولة طرف في هاتين المعاهدتين.

تعرض المدافعون بمختلف فئاتهم لانتهاكات جسيمة أثناء الحرب الدائرة في السودان منذ منتصف أبريل 2023، وتشمل هذه الانتهاكات القتل خارج نطاق القانون والاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والتمييز الاثني والجهوي والعنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي والإخفاء القسري والاختطاف. كما تعرّض أشخاص لانتزاع أموالهم وممتلكاتهم والاستيلاء عليها، وكذلك حرمانهم من إصدار الرقم الوطني والجنسية وغيرها من الوثائق.

وتحكم هذه الانتهاكات منظومة القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان. وبموجب القانون الدولي الإنساني يصنّف النزاع المسلح الدائر الان في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وأي قوات أخري ترتبط بطرفي النزاع نزاعاً مسلحاً داخلياً يجب أن تتقيد فيه كافة الأطراف بالقانون الإنساني الدولي

كما عبرت عنه المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949، والبروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977 الملحق باتفاقيات جنيف المنطبقة في النزاعات المسلحة غير الدولية، والقانون الإنساني العرفي الدولي.[10]

تنص المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف علي معاملة "إنسانية لجميع الأشخاص المعتقلين عند العدو وعدم التمييز ضدهم أو تعريضهم للأذى. وتحرّم على وجه التحديد القتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، واحتجاز الرهائن، والمحاكمة غير العادلة. وتقضي بتجميع الجرحى والمرضى والناجين من السفن الغارقة وتوفير العناية لهم. وتمنح اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحق في توفير خدماتها لأطراف النزاع."[11]

يحظر القانون الإنساني الدولي البروتوكول الإضافي الثاني تحديداً الاعتداء على الأعيان اللازمة لحياة السكان المدنيين أو تدميرها أو إزالتها، بما فيها الأطعمة والمناطق الزراعية والمحاصيل والمواشي ومرافق مياه الشرب ومواردها، وأشغال الري.

ويمنع القانون الدولي لحقوق الإنسان انتهاك الحق في الحياة، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية والمهينة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والمحاكمات غير العادلة. كما ينص على حقوق الأفراد في حماية المنزل والعائلة، وعلى تدابير حماية خاصة للأطفال والنساء في أوقات النزاع المسلح. كذلك يؤكد الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على نفس التدابير.

صادق السودان في عام 2021 علي اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حيث تنص المادة 2 (2) علي: "لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الاخرى كمبرر للتعذيب".[12]

مقدمة

يتّسم السودان بتاريخٍ طويل ومعقّد من الانتهاكات والمخاطر التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان. وهذه المخاطر تتفاقم في السياقات السياسية والاجتماعية المتغيرة تبعاً للصراع الاجتماعي والصراع على السلطة. وقد شهد السودان بعد استقلاله اضطرابات سياسية متكررة، بما في ذلك الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية. وواجه المدافعون عن حقوق الإنسان أخطار كبيرة بسبب القمع السياسي، حيث استهدفتهم الأنظمة العسكرية

[7] OHCHR, “Who is a defender”, see: https://shorturl.at/QsZvC.
[8] OHCHR, “Women human rights defenders”, see: https://shorturl.at/rRGj3.
[9] United Nation, “Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders: A/78/131". 7 July 2023, see: https://docs.un.org/en/A/78/131.
[10] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "اتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية- اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، 29 أكتوبر 2010، انظر: https://shorturl.at/s89jg
[11] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السابق.
[12] مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، متاح على الرابط: https://shorturl.at/1Vnyz

التي حكمت البلد لفترات طويلة. وخلال فترة الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب (1955-1972: 1983-2005) تعرّض المدافعون عن حقوق الإنسان الذين عملوا على توثيق الانتهاكات لمضايقات عديدة، بما في ذلك الاعتقالات والتهديدات. وقد سبق فترة الحرب حملات القمع الطويلة التي شنها نظام جعفر نميري (1969-1983) ضد معارضيه. وشهدت هذه الفترة استخدام التعذيب بشكل منهجي في معتقلات النظام ضد المدافعين والمعارضين السلميين. وشهد السودان خلال حرب دارفور عام 2003 وما بعدها، وكذلك خلال الحرب التي اندلعت في 15 أبريل2023 انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت جرائم واسعة النطاق مثل الإبادة الجماعية والتهجير القسري. وقد أدّى ذلك إلى استهداف واسع للمدافعين والمدافعات.

تعرّض العديد من هؤلاء المدافعين، ممن عملوا على توثيق تلك الانتهاكات إلى تهديد واعتقالات، بل واغتيالات في بعض الحالات. وخلال الثورة السودانية (2018-2019) التي أطاحت بنظام عمر البشير، أدّى المدافعون عن حقوق الإنسان دوراً محورياً في توثيق الانتهاكات والمطالبة بالعدالة والحقوق، مما جعلهم عرضة لأخطار جسيمة مصدرها الأجهزة الأمنية، شملت القمع العنيف والاعتقال التعسفي.

تصاعدت التهديدات التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل غير مسبوق في ظل الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023. فقد خلّفت الحرب أوضاعاً أمنية وإنسانية معقدة زادت من صعوبة عملهم، لا سيّما في بيئة تهيمن عليها خطابات الكراهية، والتفرقة، والانقسامات المجتمعية. وقد انعكست هذه الخطابات سلباً على سلامة وأمن المدافعين وعلى مدى قبولهم داخل مجتمعاتهم المحلية، خاصة في ظل الاستقطاب الإثني والسياسي الحاد.

تسببت الحرب أيضاً في نزوح واسع النطاق من المدن إلى المناطق الريفية، مما فاقم الضغط على المجتمعات المضيفة، وأدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية وفقدان مصادر الدخل. وقد فرض هذا الواقع تحديات مزدوجة على المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين اضطروا للعمل في بيئات غير مستقرة ووسط مجتمعات مرهقة اقتصاديًا، مما جعل الوصول إلى الضحايا، وتقديم الدعم أو التوثيق، أكثر صعوبة ومخاطرة.

كما أسهمت الحرب في انتشار ظواهر تهدد الأمن المجتمعي مثل حمل السلاح[13]، وتهريب السلع، والجريمة المنظّمة، مما جعل المدافعين عرضة لمخاطر إضافية، إضافية، سواء من القوات المسلحة والدعم السريع أو من المجموعات المسلحة بأشكالها المختلفة، أو من الفاعلين غير الرسميين. وقد أدّى تدهور الخدمات الأساسية وتدمير البنية التحتية، بما في ذلك الصحة والتعليم والنّقل، إلى تقليص المساحات المتاحة للعمل الحقوقي وإضعاف قدرات منظمات المجتمع المدني.

وُوجه المدافعون كذلك بموجة من الانتهاكات والضغوط النفسية، إذ استهدفتهم حملات التشويه وربطتهم زوراً بأجندات أطراف النزاع. وترافق ذلك مع تصاعد خطير في الانتهاكات الجسيمة، مثل القتل خارج إطار القانون، والاغتصاب، والعنف القائم على الهوية الإثنية، ما زاد من حدة التحديات الميدانية التي يواجهونها. وزاد انهيار المؤسسات العدلية من تعقيد الوضع، إذ حرمهم من آليات الإنصاف. بل تحول ما تبقى من الجهاز القضائي إلى

[13] قال الفريق مالك عقار، نائب رئيس مجلس السيادة، أن هناك 36 مليون قطعة سلاح في البلد. انظر: بيم ريبورتس، "هناك 36 مليون قطعة سلاح في السودان حالياً"، 26 يناير 2025، متاح على الرابط: https://shorturl.at/0NPuB.

أداة انتقام، وأُطلق العنان لثقافة الإفلات من العقاب، وهذه بيئة تُقوّض أي جهود لحماية الحقوق أو تحقيق العدالة.

تعرّض المدافعون عن حقوق الإنسان إلى التضييق المستمر من خلال التهديدات المباشرة والمراقبة وتغذية البيئة المعادية للعمل الحقوقي. وفي المحصلة، وجدت حركة حقوق الإنسان نفسها في قلب أزمة مركّبة، تتطلب استجابات مرنة، وحماية متعددة المستويات، ودعماً محلياً وإقليمياً ودولياً حقيقياً، لضمان استمرارية جهود المدافعين في ظل واقع ينذر بمزيد من التدهور.

التحديات التي يواجها المدافعون عن حقوق الإنسان

- الاستهداف المباشر والاعتداءات البدنية: يتعرض المدافعون لتهديدات متواصلة تشمل القتل والاعتقالات التعسّفية والتعذيب ومحاولات الاغتيال. وتشكّل هذه الاعتداءات تهديداً مباشراً على حياتهم وتؤدي إلى تعطيل نشاطهم.

- تقييد الحريات: أعاق تقييد حرية التنقّل والتعبير والتجمّع قدرة المدافعين على القيام بالعمل الميداني وجمع المعلومات والتواصل فيما بينهم.

- ضعف الدعم والتضامن: أسهم ضعف الدعم المحلي والدولي في تعميق عزلة المدافعين، وقلّل من فرص توفير الحماية لهم أو الاستجابة لاحتياجاتهم المتزايدة في بيئة محفوفة بالأخطار.

- حملات التضليل والمعلومات الكاذبة: أربك انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضلّلة والتقارير المتحيّزة[14] جهود التوثيق وكشف الانتهاكات، وأثّر سلباً على سمعة المدافعين وكفاءة عملهم.

- التحديات الأمنية: يواجه المدافعون مضايقات أمنية تشمل المراقبة والاعتقال والابتزاز والتهديد بالتصفية. كما أن الوضع الأمني غير المستقر جعل مناطق النشاط الميداني شديدة الخطورة.

- الأوضاع الاقتصادية: تسبّب توقّف أو نقص التمويل وتدهور سوق العمل عموماً في تعريض المدافعين للفقر والابتزاز، مما قلّص قدراتهم على العمل بفعالية.

- الضغوط النفسية والاجتماعية: أثّر الانفصال عن الأسرة وظروف الحرب القاسية على الوضع النفسي للمدافعين، وتعرض العديد منهم لاضطرابات نفسية بسبب التهديدات المستمرة والصدمات الناتجة عن المتابعة اليومية للانتهاكات.

[14] لاحظ مدافعون عن حقوق الإنسان سيلاً من التقارير المتحيزة التي تدين طرفاً وتلتزم الصمت المخجل إزاء انتهاكات الطرف الآخر. وقد لاحظت المرصد ظهور العديد من الجهات التي تصدر هذا النوع من التقارير، وهي عادةً منظمات لا تستمر لوقت طويل. وتستخدم هذه التقارير مصطلحات حقوق الإنسان، مخاطبةً أحياناً آليات الأمم المتحدة أو منظومة حقوق الإنسان الأفريقية، مقدمةً نفسها كجزء من مجتمع حقوق الإنسان السوداني.

- الانقسامات والاستقطاب: أدّت حرب 15 أبريل أدى إلى ظهور انقسامات حادة بين المدافعين أنفسهم، بناءً على مواقعهم الجغرافية أو مواقفهم من أطراف النزاع، مما أثر على التنسيق والعمل المشترك بين المجموعات الحقوقية.

- فقدان الممتلكات وانقطاع الاتصالات: في العديد من الحالات، صودرت أجهزة المدافعين مثل الهواتف والكمبيوترات، مما أعاق جهود التوثيق وتبادل المعلومات في الوقت المناسب. وقد ضاعف تكرار انقطاع الإنترنت والكهرباء من هذا الوضع.

- صعوبات الإجلاء والوصول إلى مناطق آمنة: واجه المدافعون صعوبات كبيرة في الانتقال إلى مناطق أكثر أماناً. وأصبح العمل في بعض المناطق مستحيلاً في ظل الانقسامات والمخاطر المتزايدة.

هذه التحديات متشابكة ومتداخلة وتصعب معالجتها منفردة. مثلاً الاستهداف المباشر يُضعف الأمن الشخصي، بينما القيود على الحرّيات تعوّق العمل الميداني والتواصل. بالإضافة إلى ذلك، يعقّد انتشار المعلومات المضللة جهود التوثيق.[15] كما أن الانقسام السياسي والاثني يقلّل من الالتزام بمبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيّز والاستقلال بين المدافعين أنفسهم، ويبني حواجز من عدم الثقة بينهم. كما يزيد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في السودان من هشاشة مجمل بيئة عمل المدافعين.

فهم التهديدات التي تواجه المدافعين: حالات وشهادات

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في السودان تهديدات متعددة الأبعاد، تتراوح بين العنف الجسدي المباشر، والاعتقالات التعسفية، والتشهير، والملاحقة الأمنية، وصولاً إلى أساليب أكثر تعقيداً مثل استخدام الأدوات القانونية والاستخباراتية بوصفها وسائل استراتيجية لقمع المشاركة المدنية وترهيب المدافعين وإسكاتهم. وإلصاق تهم جنائية كاذبة بالمدافعين، غالباً بذريعة التعاون مع أطراف في النزاع، يعكس استخدام القانون وأجهزة الأمن بوصفها سلاحاً لقمع الفعل الحقوقي المشروع.

في هذا القسم، نعرض نماذج وشهادات توثّق بعض هذه الانتهاكات، وتُبرز كيف يتحوّل الدفاع عن الحقوق إلى مسعى خطر يهدّد ليس فقط المدافع نفسه، بل يمتد لتطال أسرته ومحيطه الاجتماعي.

اعتقلت قوات الدعم السريع بابكر الصديق أحمد الشيخ المبارك، محامي، ٦٩ سنة من منزله في الحاج يوسف، الخرطوم شمال، بتاريخ 5 نوفمبر2023.[16]. وقالت نقابة الصحفيين السودانيين في بيان لها إن قوة من الدعم

[15] ساهمت الروبوتات الخوارزمية، وهي برامج مصممة خصيصاً تستخدم قدرات الحاسوب لنشر المحتوى عبر حسابات مستخدمين وهمية، في خلق وتلويث بيئة المعلومات الإلكترونية. وتنشط هذه الروبوتات بشكل خاص خلال الأزمات السياسية انظر:
Jardine, E., "Beware fake news. Centre for International Governance Innovation", 2 April 2019, available at: https://shorturl.at/8VPcu.

[16] تقرير بواسطة حملة حرية وعودة، فيسبوك 30 ديسمبر 2024، انظر:
https://www.facebook.com/share/p/1A3EBbyeUs

السريع اعتقلت عضو مجلس النقابة عقيل أحمد ناعم واقتادته في 18 يناير 2024 من منزله بضاحية الجيلي شمالي الخرطوم بحري إلى جهة غير معلومة.

بتاريخ 15 فبراير 2024 اعتقلت استخبارات قوات الدعم السريع الشيخ عبد الرازق سليمان أحد قيادات النازحين بولاية وسط دارفور، من داخل مدينة زالنجي بولاية وسط دارفور. وكان عبد الرازق ضمن وفد لشيوخ النازحين في طريقه إلى مفوضية العون الإنساني، للبحث عن سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى النازحين. اعترضت قوة الاستخبارات الوفد أمام الساحة الشعبية بمدينة زالنجي واقتادت أعضائه إلى مقر قوات الدعم السريع الواقع بجوار مبنى جهاز الأمن السابق. ووفقاً لمعلومات تلقاها المرصد فإن أحد ضباط قوات الدعم السريع أمر باعتقال الشيخ عبدالرزاق سليمان على خلفية تصريحات أدلى بها خلال مقابلات إذاعية مع راديو دبنقا تحدث فيها عن الوضع الأمني والإنساني في الولاية حيث ظل المدنيون والنازحون على وجه الخصوص يعانون من ظروف انسانية حرجة تتطلب التدخل العاجل. كما أوضح في المقابلة أن تحركات النازحين أصبحت مهددة بعد سيطرة قوات الدعم السريع على المدينة و تزايد الاعتداءات والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون.[17]

قال عبد الله تبير علي خميس، 35 سنة، يسكن ولاية القضارف مدينة الفاو، محامي، متزوج، في إفادته للمرصد السوداني لحقوق الانسان عن تجربة اعتقاله "*اعتقلت بواسطة هيئة الاستخبارات العسكرية بسنار في يوم 14 يناير 2024 وأطلق سراحي بتاريخ 16 فبراير 2024. طوال هذه المدة لم يسمح لي بالاتصال بأسرتي، أو محاميّ. كانت المعاملة سيئة حيث تناولت وجبة طعام واحدة بعد ثلاثة أيام بلياليها. وكانوا يتعمّدون تجويعي حتى أصبت بالملاريا بالملاريا والالتهاب المعوي. كانوا يصبون علينا الماء من باب التعذيب. كان معي حوالي 120 معتقلاً، من بينهم 8 أطفال دون سن الثامنة عشر. أُتّهم جميع المعتقلين بالارتباط بالدعم السريع، في حين كان لا يوجد من بيننا من يتبع للدعم السريع سوى شخصين سلما نفسيهما وقالا أنهما لا يرغبان في العمل مع الدعم السريع، لكن كانا يتعرضان للتعذيب بصورة يومية. هذا المعتقل مات فيه 4 أشخاص لم نتمكن من معرفة هوّياتهم؛ دفن أحدهم خلف حمامات الاستخبارات والثلاثة الآخرين لا أعرف مكان دفنهم. وكان يتم اعتقال النساء واغتصابهن ليلاً.*"[18]

اعتقل سيف الدولة أحمد خليل، 61 عاماً، من مدينة بارا في ولاية شمال كردفان، أعمال حرة. يوم 27 يناير 2024 بواسطة استخبارات الجيش في مدينة بارا وحوّل إلى الأبيض وسُلم إلى جهاز الأمن. أفاد سيف الدولة المرصد السوداني لحقوق الانسان، "*اعتقلنا في بارا في حراسة مبنى جهاز الأمن والاستخبارات كان عددنا 5 أشخاص. شخصي والأستاذ رفعت عبد العزيز وثالث هو الاستاذ عز الدين شطة من تجمع المهنيين، لجنة المعلمين ورابع هو مجتبى قاسم أحمد معروف من لجان المقاومة (أُطلق سراحه في اليوم الثالث) الخامس هو الشيخ حسين. وجدنا اثنين من المعتقلين فقط في حراسة مبنى الجهاز. عند إحالتنا إلى معتقلات الأمن في سجن الأبيض، وفيه عنبران جملة المعتقلين فيهما 70معتقلاً، وضعنا في أحد العنبرين وكان فيه 35 معتقلاً. لكن سرعان ما إلى حُوّلنا إلى عنبر خاص، أربعتنا، شخصي والأستاذ رفعت عبد العزيز والأستاذ عز الدين شطة وشيخ حسين. في السجن كانت المعاملة في مجملها معقولة والخدمات الغذائية جيدة وسمح لنا بإدخال ما نحتاج من دواء.*"[19]

---

[17] تقرير من مجموعة يلا نرصد، 18 فبراير 2024، حالة اعتقال - عبدالرازق يوسف سليمان.pdf - Google Drive

[18] مقابلة بواسطة المرصد السوداني لحقوق الانسان، عبر الواتس، بتاريخ 21 فبراير 2024.

[19] تقرير بواسطة راصدي حقوق الانسان بالمرصد السوداني لحقوق الانسان بتاريخ 3 مارس 2024.

لم توجّه لسيف الدولة أحمد خليل تهمة، ولم يسمح له بالاتصال بأسرته، لكن سمح لموفد من الأسرة بمقابلته في المعتقل. ولم يسمح له بمقابلة محامي. أطلق سراح سيف الدولة في 16 فبراير 2024.

تُظهر شهادتا عبد الله تبير علي خميس وسيف الدولة أحمد خليل أنماطاً متباينة من الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعون المعتقلون في السودان، والمعتقلين عموماً، مع وجود قاسم مشترك يتمثل في الاعتقال التعسفي وحرمان المحتجزين من الاتصال بأسرهم ومحاميهم. تكشف شهادة عبد الله عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت التعذيب، وسوء المعاملة، والتجويع، واحتجاز أطفال، وحالات وفاة غامضة داخل المعتقل، وادعاءات خطيرة بوقوع اغتصاب للنساء، مما يرقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. في المقابل، ورغم عدم توجيه تهمة لسيف الدولة وحرمانه من التواصل القانوني، فإن ظروف احتجازه كانت نسبياً أكثر إنسانية، من حيث المعاملة وتوفر الغذاء والدواء. وتبرز الشهادتان تبايناً واضحاً في ظروف الاحتجاز باختلاف الجهات الأمنية والمناطق الجغرافية، وتسلطان الضوء على غياب الضمانات القانونية الأساسية في مجمل حالات الاعتقال، مما يعكس هشاشة سيادة القانون واستخدام الأجهزة الأمنية للاعتقال كوسيلة للترهيب وكبت النشاط المدني والسياسي.

خطورة بيئة العمل أثناء الحرب

خلقت الحرب بيئة عمل محفوفة بالمخاطر للمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث شهدت البلد نزوحاً جماعياً للخبرات البشرية إلى الخارج. وأثّر هذا النزوح بشكل كبير على استمرارية العمل الحقوقي والوصول إلى المجتمعات المتضررة. إلى جانب ذلك، أدت الحرب إلى زيادة الرقابة الذاتية والخوف بين المدافعين، مما قلّل من نشاطهم وقدرتهم على التعبير والعمل بحرية.

زادت صعوبة نشر التقارير وتوثيق الانتهاكات في فترة الحرب بسبب تكرار انقطاعات الإنترنت وشبكات الاتصال[20]، فضلاً عن القيود الأمنية التي حدّت من العمل الميداني. بالإضافة إلى ذلك، خلقت الحرب ضغوطاً نفسية كبيرة على المدافعين، حيث تعرضوا للمخاطر اليومية والتهديدات المستمرة التي أثرت على صحتهم النفسية وقدرتهم على مواصلة نشاطهم. وأصبحت بيئة العمل أكثر خطورة مع استهداف المدافعين بشكل مباشر، سواء عبر الاعتقالات أو التهديدات أو الاغتيالات. وتزايدت صعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة نتيجة الفوضى الأمنية، مما قلل من فرص التوثيق وتقديم الدعم للضحايا.[21]

تزيد التهديدات المباشرة عبر الرسائل أو الاتصالات الهاتفية، إلى جانب وضع أسماء المدافعين على قوائم المطلوبين، من الضغط النفسي عل المدافعين وتحد من قدرتهم على التنقّل أو ممارسة عملهم بحرية. كما تُستخدم التهديدات الرقمية والقرصنة محاولات "تهكير" المنصات الرقمية للمدافعين بوصفها سلاحاً ضدهم لتجريمهم أو تعطيل عملهم أو تعريضهم للخطر. وتستهدف هذه التهديدات بشكل خاص الاتصالات الآمنة والتوثيق الرقمي، مما يفرض تحديات إضافية على جهود الحماية. كما أن التواجد في دول أخرى لا يعفي المدافعين من المخاطر، حيث يمكن أن يتعرضوا للتوقيف أو التحايل على شرعية وجودهم في هذه الدول. وتؤدي

[20] انظر: العربي الجديد، " قطاع الاتصالات والإنترنت يتحوّل إلى أداة حربية في السودان"، 6 أبريل 2025، متاح على الرابط: https://almashhadalsudani.com/sudan-news/sudan-today/95291/.

[21] مقابلات (جميع موادها محفوظة لدي المرصد) تم إجراؤها بواسطة المرصد السوداني لحقوق الانسان مع عدد من المدافعين عن حقوق الانسان عن ماهي المخاطر التي تعرضوا لها اثناء الحرب؟، مارس/ابريل 2025

التهديدات المستمرة والمخاوف من الملاحقة إلى إرهاق نفسي كبير وتجبر المدافع على اتخاذ إجراءات مزعجة بما في ذلك الابتعاد عن الأسرة أو تقليص التواصل الاجتماعي. وهذه الظروف تجعل ممارسة العمل الحقوقي أكثر تعقيداً.

فاقم ضعف التمويل وشح الموارد البشرية والتقنية المشكلة، حيث تراجعت فعالية العمل الحقوقي. كما أن الحرب عمّقت الانقسام الاجتماعي داخل السودان، بما في ذلك بين المدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم، نتيجة الاستقطاب السياسي والانتماءات المناطقية.[22] هذه الانقسامات أثّرت على التنسيق والعمل الجماعي داخل الشبكات والمجموعات الحقوقية في مجال المناصرة، بينما أدى الاستهداف المباشر لبعض المدافعين إلى انسحابهم أو إجلائهم من مناطق العمل. وجميع هذه التحديات تجعل الحاجة إلى توفير الدعم القوي والمستدام بمختلف أشكاله أكثر إلحاحاً لضمان استمرارية العمل الحقوقي في السودان وتعزيز أدوار المدافعين عن حقوق الإنسان. [23]

قام المرصد السوداني لحقوق الانسان بإجراء العديد من المقابلات بشأن التحديات التي تواجه عمل المدافعين عن حقوق الإنسان أثناء الحرب. مثلا أفادت شروق، وهو اسم مستعار، وهي ناشطة من شمال كردفان تقيم حالياً في يوغندا: "*واجهنا تحديات كبيرة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان عقب حرب 15 من أبريل. كانت التحديات متعددة، أبرزها تهديد الأمن والسلامة وفقدان الوظائف، واستمرار الضغوط الأمنية التي دفعت بالعديد من المدافعين إلى خارج السودان، مما خلق فراغاً ملحوظاً في العمل الحقوقي. كما أثّر النزاع على الوصول إلى التمويل، حيث تعذّر الحصول على الأموال المحجوزة في حسابات بعض المنظمات، مما أدى إلى صعوبات في دفع إيجارات المقرات والمصاريف الإدارية*".[24] تعرّضت شروق ورفيقاتها لمخاطر مباشرة منها الاعتقال من جهة تدعي "وحدة المنظمات" بجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وإيقاف الأنشطة وورش العمل، والتهديد المباشر للمشاركِات فيها. لذا اتخذت خطوات لضمان سلامة الأعضاء من خلال وقف الأنشطة، وتوثيق الأحداث، ومساعدة العضوات للحصول على منح حماية تمكنهن من الاستقرار في أماكن آمنة. ترى شروق أنه لا يمكن تحقيق تقدم ملموس في وقف حقوق الإنسان في ظل القصف العشوائي والنهب والتعذيب، إضافة إلى النزوح الجماعي وعدم احترام القانون الدولي الإنساني.

سامي، وهو أيضاً اسم مستعار، ناشط يعمل في دارفور، حيث يواجه المدافعون تحديات جسيمة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان عقب اندلاع الحرب. فقد شهدت المنطقة تصاعداً غير مسبوق في أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مصحوباً بتدهور أمني أعاق الحركة والعمل الميداني. وأدّت الحرب إلى انقطاع الاتصالات والخدمات الأساسية، مما زاد من صعوبة توثيق الانتهاكات وتقديم الدعم للضحايا. وأفاد سامي أن المدافعين تعرّضوا لتهديدات مباشرة وغير مباشرة بسبب مواقفهم. وقد أثّرت الحرب على العمل الحقوقي وتأخير الأنشطة. كما أن انعدام الأمن والضغوط النفسية أثرا سلباً على كفاءة فريق عمله. وأصبح التوثيق أكثر صعوبةً

[22] The Sudanese Human Rights Monitor (SHRM)و "Call for action to stop atrocious crimes and grave human rights violations in Sudan", 22 January 2025, available at: https://shorturl.at/S8p3A.

[23] مقابلات أجراها المرصد السوداني لحقوق الانسان مع عدد من المدافعين عن حقوق الانسان عن ماهي المخاطر التي تعرضوا لها اثناء الحرب؟ مارس/أبريل 2025.

[24] مقابلة عبر تطبيق الواتس آب مع شروق، 19 مارس 2025.

في ظل الاشتباكات المسلحة المستمرة، بينما قد توجد مساحة أكبر للعمل المدني في المناطق الأقل تضرّراً. شملت المخاطر التي واجهها سامي التهديدات المباشرة والمضايقات وصعوبة التنقل بسبب نقاط التفتيش. فعمل سامي وفريقه على تقليل التحركات الميدانية، واعتماد العمل عن بُعد، وتوثيق الانتهاكات بسرية. ويلاحظ سامي أن النزاع أثّر بشكل غير مسبوق على المجتمعات المحلية من ناحية النزوح الجماعي وتصاعد الانتهاكات ضد النساء والأطفال وانهيار الخدمات الأساسية مما أدى إلى أزمة إنسانية شديدة. شدد سامي، على أهمية الوعي المجتمعي ودعم بناء السلام واستخدام منصات التواصل لتعزيز حقوق الإنسان وزيادة الضغط من أجل المساءلة.

واجهت رغد، وهذا اسم مستعار أيضاً، وهي ناشطة تعمل في ولاية البحر الأحمر التي تقع تحت سيطرة الجيش السوداني، تحديات جمّة في نشاطها نتيجة لحرب 15 أبريل. تسببت الحرب في استهداف مباشر للمدافعين عن حقوق الإنسان واعتقالهم، مع التهديد والمراقبة المستمرة، إضافة إلى صعوبة الحركة وانقطاع الاتصالات في المنطقة. أدّى ذلك إلى تعقيد عملية التوثيق والتواصل مع المنظمات الدولية، وزاد النزوح القسري من الضغط على الجهود الحقوقية. وأثّرت الحرب بشكل كبير على عمل رغد وفريقها، حيث أصبح الوصول إلى مناطق معينة مستحيلاً، مع نقص المعلومات وانقطاع الكهرباء والإنترنت. وتسببت التهديدات المباشرة في توقف نشاطات المدافعين أو إجبارهم على العمل بسرية. وامتدت التأثيرات لتشمل تدهور الحقوق الأساسية مثل الصحة والغذاء والأمان في مناطق النزاع، بينما فرضت قيود أمنية مشددة وقُمع الناشطون في مناطق أخرى. وتضمنت المخاطر التهديد المباشر واحتمال التعرض للعنف أو الاعتقال والرقابة المستمرة، مما دفع رغد إلى تبني أساليب عمل أكثر أماناً مثل تغيير طرق التوثيق واستخدام منصات آمنة للتواصل.[25]

مروان، وهو اسم مستعار كذلك، ناشط في مجال ثقافة اللاعنف وبناء السلام، من ولاية كسلا. أفاد مروان أنه وزملاءه واجهوا تحديات كبيرة، أبرزها تدهور الوضع الأمني، والمضايقات التي تصل إلى حد الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، إلى جانب غياب الإنترنت وانقطاع وسائل التواصل، مما زاد من صعوبة العمل والتنسيق مع مجموعات المدافعين عن حقوق الإنسان. قلّلت الحرب من قدرة فريقه على التواصل وفقدان الاتصال مع بعض الأعضاء، مما أضعف الهيكل التنظيمي. وأضعف تصاعد حدة النزاع والعنف والاستقطاب بين الشباب التأييد للعمل اللاعنفي وصعّب الدعوة له. وكانت التهديدات ضد الأشخاص كبيرة، حيث تعرض مروان لمحاولتي اعتقال في كسلا، مما اضطره لمغادرة المدينة والسودان.[26]

خالد، اسم مستعار، وهو ناشط في مجال ثقافة اللاعنف وبناء السلام، ويعمل في إقليم دارفور وكمبالا، يوغندا. يري خالد أن الحرب فرضت تحديات عديدة عليه وعلى زملائه، منها الاستقطاب السياسي والاجتماعي، وتدهور الوضع الأمني، والمراقبة المستمرة، الاعتقال، وصعوبة ممارسة النشاط الحقوقي بشكل طبيعي. كما زادت الحرب من حالة الانقسام بين المدافعين عن حقوق الإنسان، مما أعاق التعاون والتنسيق بينهم. كذلك أثر الوضع الأمني

[25] مقابلة المرصد السوداني لحقوق الانسان مع رغد من بورتسودان، 22 مارس 2025
[26] مقابلة المرصد السوداني لحقوق الانسان مع مروان من كسلا، 21 مارس2025

المتدهور على عمل خالد، حيث توقفت الأنشطة المعتادة بسبب النزوح واللجوء، وفقدان الموارد البشرية والتقنية، وصعوبة الوصول إلى الضحايا والمتضررين من الحرب.[27]

أمين (اسم مستعار)، محامٍ وناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان بالخرطوم. أفاد أمين أن التحديات كثيرة. منها استهداف المدافعين من قبل كلا طرفي النزاع بسبب محاولاتهم توثيق الانتهاكات. تفاقمت الضغوط مع الاعتقالات والاختفاء القسري، مما دفع كثير من المدافعين إلى مغادرة السودان حفاظاً على حياتهم. تأثّرت جهود أمين بتعذر الوصول إلى السودان واستمرار التهديدات التي تمنعه من العودة خوفاً على سلامته. وزاد غياب الدولة والحياة المدنية من تعقيد الوضع، حيث أصبح من شبه المستحيل رصد الانتهاكات التي تقع من الطرفين، مما يعيق تحقيق العدالة والمساءلة مستقبلاً.[28]

ليلى، اسم مستعار، عضوة في غرف الطوارئ في شرق النيل بالخرطوم بحري، تعمل في مجال حقوق الإنسان والسلام. قالت ليلى إن الحرب تسببت في استهداف مباشر للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقالات والملاحقات والقتل، إلى جانب تقييد الحركة وانقطاع الخدمات الأساسية كالكهرباء والإنترنت. هذه التحديات حدّت من قدرة المدافعين على توثيق الانتهاكات والتواصل مع المنظمات الدولية. كما تأثرت جهود العمل المدني نتيجة التضييق والهجرة القسرية للنشطاء، مما أدى إلى تفكيك الشبكات وضعف التنسيق. بالنسبة للعمل، انتقلت ليلى إلى العمل الإنساني كأولوية، بينما أصبحت جهودها في مجال حقوق الإنسان تتسم بالحذر والخفاء.[29]

نورا، اسم مستعار، ناشطة في الحقوق المدنية والسياسية من جنوب دارفور. أكدت أن غياب شبكات الاتصال، جعل التواصل مع الضحايا وتوثيق الانتهاكات أمراً شبه مستحيل. وأدى الاستقطاب الاثني إلى صعوبة التعاون بسبب التصنيف القبلي. وهذا الوضع لم يكن فقط تحدياً مادياً، بل أثّر أيضاً نفسياً على نورا وزملائها. تعرّضت نورا لمواقف خطرة، منها التفتيش في البوابة الشرقية لمدينة نيالا من قبل قوات الدعم السريع، حيث تم استجوابها بسبب حيازة جهاز لابتوب.[30]

تُظهر شهادات المدافعين والمدافعات الذين تحدثوا إلى المرصد أن البيئة التي يعملون فيها أصبحت شديدة الخطورة، بفعل عوامل مباشرة مثل الاعتقالات والملاحقات والمراقبة الأمنية، وأخرى غير مباشرة مثل انقطاع الكهرباء والإنترنت وشبكات الاتصال، وتدهور الأوضاع المعيشية، وتصاعد الاستقطاب السياسي والاثني. هذا الواقع دفع كثيراً منهم إلى العمل بسرية أو مغادرة البلد، وأدى إلى تفكيك شبكات حقوقية وإضعاف القدرات التنظيمية لمجموعات أخرى. كما أعاقت الحرب جهود التوثيق والانخراط المجتمعي، وتسببت في شلل جزئي للعمل الحقوقي، مما فاقم أزمة الحماية والعدالة، ووسّع فجوة المساءلة. ورغم محاولاتهم التكيف عبر استراتيجيات السلامة والعمل عن بُعد، فإن تصاعد الانتهاكات وغياب الدولة وسيادة القانون يجعل من استمرار هذا العمل تحدّياً جدياً.

[27] مقابلة المرصد السوداني لحقوق الانسان مع خالد، من غرب دارفور ، 20 مارس 2025.
[28] مقابلة المرصد السوداني لحقوق الانسان مع امين، من الخرطوم بتاريخ 21 مارس 2025
[29] مقابلة المرصد السوداني لحقوق الانسان مع ليلي، من شرق النيل شمال الخرطوم (بحري)، بتاريخ 22مارس2025.
[30] مقابلة المرصد السوداني لحقوق الانسان مع نورا من جنوب دارفور بتاريخ 1 أبريل 2025

القضايا التي تشكل أكبر المهددات للمدافعين عن حقوق الإنسان

تختلف مستويات خطورة التهديد وتأثيره على المدافعين عن حقوق الإنسان، سواء على سلامتهم الشخصية أو على قدرتهم في أداء مهامهم، تبعاً لنوع الأساليب التي تستخدمها أطراف الحرب في استهدافهم. فالجرائم ذات الطابع العنيف، مثل القتل والاعتقال والتعذيب، تهدف إلى ترهيب المدافعين وشلّ دورهم في توثيق الانتهاكات وحماية المدنيين. في المقابل، تُستخدم التهديدات الرقمية والاجتماعية كوسائل ضغط مستمرة تهدف إلى إنهاكهم وعرقلة تواصلهم ومصداقيتهم. وتسعى هذه الجهات إلى تقويض جهود المدافعين عبر مزيج من الاستهداف المباشر وغير المباشر، مما يجعل من الضروري فهم هذه التهديدات ضمن سياقها الأوسع.

فيما يلي جدول تحليلي يُبيّن أنواع المهددات التي تواجه المدافعين عن حقوق الانسان:[31]

طبيعة الخطر	مصدر الخطر	تحليل الخطر	تحليل أثر الخطر	درجة الخطر
القتل خارج نطاق القانون	القوات المسلحة والدعم السريع	استُهدف العديد من مدافعي حقوق الانسان وتعرضوا للقتل بواسطة طرفي الحرب.	استهداف مباشر لبعض المدافعين بالقتل خارج نطاق القضاء[32]	مرتفعة
الاعتقال التعسفي	القوات المسلحة والدعم السريع	تتم الاعتقالات بدون مبرر قانوني وتشكل تهديداً دائماً، خاصة مع غياب نظام قضائي مستقل.	أطراف الحرب تستغل سلطتها الأمنية لاحتجاز المدافعين لردعهم عن توثيق الانتهاكات أو الدفاع عن المدنيين.	مرتفعة

[31] يقوم هذا الجزء على تحليل استبانة وزّعت على بعض المدافعين والمنظمات في مارس 2025.

[32] القتل خارج نطاق القضاء هي عمليات قتل غير مشروعة (بدون اتباع الإجراءات القانونية) ومتعمدة ترتكبها الحكومة (أو تُرتكب بالتواطؤ معها)، أو يرتكبها مسؤول حكومي أو من ينوبون عنه برضا أو سكوت مسؤولي الدولة الذين يتصرفون بدون أوامر. انظر: منظمة العفو الدولية "العدالة الدولية"، متاح على الرابط https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/international-justice

البلاغات الكيدية	القوات المسلحة السودانية والأجهزة التابعة لها (الرسمية وغير الرسمية)	هذه الأطراف غالباً ما تستهدف المدافعين الذين ينظمون حملات وقف الحرب عبر البلاغات الكيدية والاتهامات الجنائية، أو حتى قوانين الطوارئ التي تُستخدم لتقييد حركتهم.	• الدعوة لوقف الحرب تضع المدافعين في صراع مباشر مع الأطراف المتورطة، مما يعرضهم للتهديدات المباشرة مثل الاعتقالات التعسفية والاتهامات والتخوين، ثم القتل خارج إطار القانون. وتُستخدم هذه التهديدات وسيلةً لإسكات أصواتهم ومنع انتشار جهودهم. • في سياق هذه الحرب، يُعزز المناخ الأمني المضطرب والاستقطاب السياسي من استهداف المدافعين، حيث يتم تصنيف نشاطاتهم على أنها معارضة سياسية أو تعاون مع أطراف دولية. ويعرضهم هذا للتصيّد القانوني والمضايقات الأمنية. • الأطراف المتنازعة تستخدم الوسائط الاجتماعية بكثافة لنشر خطابات الكراهية لتشويه صورة المدافعين. • هذه الحملات تزيد من تعقيد العمل الحقوقي وتضعف جهود الدعوة إلى السلام وتزيد من الضغوط الاجتماعية والعائلية.	مرتفعة جدا

شن حملات وخطابات الكراهية والعنف ضد المدافعين	القوات المسلحة وقوات الدعم السريع	تُستخدم خطابات الكراهية والتحشيد لتغذية الحرب. الأطراف المتنازعة تستهدف المدافعين بالمراقبة و"التهكير"، أو حتى تشويه السمعة.	خطابات الكراهية والتحشيد التي تُستخدم لتجنيد المقاتلين وتغذية الحرب وإسكات المخالفين تصعّب الدعوة إلى السلام. المدافعون يواجهون رقابة شديدة وضغوطاً مجتمعية وتشويهاً إعلامياً، ومحاولات قرصنة رقمية.	مرتفعة
المضايقات والتهديد المرتبط بكشف جرائم الفساد	القوات المسلحة والدعم السريع	الحديث عن الفساد والانتهاكات المؤسسية يُعتبر حساساً ويعرّض المدافعين لتهديدات مباشرة.	غالبا شبهات الفساد تشمل شخصيات نافذة في الدولة او ضباطاً في الأجهزة الأمنية. الذين لا يتوانون في إسكات النقاد. وتشمل أساليب الإسكات التخويف والمضايقات القانونية والاعتقالات، أو حتى التصفية الجسدية.	متوسطة
الابتزاز والضغط الاجتماعي	القوات المسلحة والدعم السريع	يتم استهداف أسر المدافعين أو الضغط عليهم اجتماعياً لتغيير مواقفهم أو وقف أنشطتهم.	استهداف الأسر والضغط الاجتماعي للتأثير على المدافعين.	متوسطة
تقييد حرية التنقل	القوات المسلحة والدعم السريع	يتم منع المدافعين من التنقل بين المناطق أو السفر إلى الخارج عبر استخدام الوسائل الإدارية والتحايل القانوني.	صعوبة الوصول إلى الضحايا أو المراقبين الدوليين، وتأخير كبير في السفر (ذكر مدافعون عن حقوق الانسان أن رحلتهم من الفاشر إلى بورتسودان استغرقت 14 يوما)[33].	متوسطة

[33] مشارك في ورشة تدريبية عقدها المرصد، أبريل 2025.

أبرز تأثيرات الحرب على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان

تتفاوت تأثيرات الحرب على العمل الحقوقي والإنساني وأولوياته حسب المنطقة أو البيئة التي يعمل بها المدافع عن حقوق الإنسان. ففي بعض المناطق، تحوّل المدافعون إلى توفير الدعم الإنساني الطارئ للضحايا، بينما ركزوا في مناطق أخرى على توثيق الانتهاكات رغم القيود المفروضة.[34] ويعكس هذا التباين الحاجة إلى تطوير استراتيجيات مرنة ومتعددة المسارات تتلاءم مع طبيعة مختلف السياق والتحديات.

يعكس تنوع الظروف الموضوعية الحاجة إلى وسائل متنوعة تتكيف مع الواقع. والحرب في السودان أثّرت بشكلٍ كبير على قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على ممارسة أنشطتهم. وقد تجلى ذلك في عدة جوانب تحتاج إلى تحليل مفصّل لفهم تأثيرها بشكل عام.

قيّدت الحرب حرية الحركة والتنقل للمدافعين، مما أدّى إلى تقليل قدرتهم على الرصد، والتوثيق وإعداد التقارير لكشف انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة في المناطق المتضررة. وأصبحت بعض المناطق شبه مغلقة نتيجة السيطرة الأمنية وزيادة المخاطر التي تهدّد المدافعين عند التحرك داخلها، وكذلك قطع الاتصالات والانترنت. وقلل الحد من التنقل من فرصهم لتقديم الدعم المباشر للضحايا. وأدّى غياب البيئة الآمنة إلى توقف الأنشطة المدنية بشكل عام، بما في ذلك الفعاليات المجتمعية التي تهدف إلى نشر الوعي وحقوق الإنسان. وتشكل هذه الأنشطة جزءاً أساسياً من العمل الحقوقي، وأثّر توقفها بشكل مباشر على التواصل بين المدافعين والمجتمعات التي تحتاج إلى الدعم، حيث تعرض المدافعون لصعوبات كبيرة في التواصل مع بعض أعضاء الفرق أو المنظمات نتيجة النزوح أو الهجرة إلى مناطق مختلفة.

زاد انقطاع شبكات الاتصال في كثير من المناطق المتضررة، بالإضافة إلى الرقابة المشددة على المناطق التي تتوفر فيها خدمات اتصال بديلة مثل "ستارلينك"[35]، من عزلة الفرق الحقوقية عن بعضها وعن الضحايا. وأثّر انقطاع الإنترنت والكهرباء على قدرة المدافعين على جمع وتبادل المعلومات الدقيقة، مما أدى إلى شُح التقارير والتوثيق الذي يعكس الانتهاكات. إضافة إلى ذلك، أدى فقدانهم أماكن العمل الخاصة بهم إلى حرمانهم من بيئة مستقرة تساعدهم على أداء مهامهم. وتعرّض المحامون الذين يدافعون عن المتهمين أو الضحايا في المحاكم والنيابات د لمضايقات واعتقالات من السلطات. كذلك أدّى نزوح الضحايا أكثر من مرة إلى مناطق مختلفة إلى فقدان التواصل معهم، مما عرقل تقديم الدعم النفسي أو القانوني المناسب. كما أن الأزمة الاقتصادية وعدم

---

[34] مقابلات أجراها المرصد السوداني لحقوق الانسان مع عدد من المدافعين من بورتسودان، كسلا، الخرطوم، دارفور، كردفان في مارس وابريل 2025

[35] بينما حظرت القوات المسلحة استخدام ستارلينك في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، كانت الأجهزة في منطلق سيطرة قوات الدعم السريع (الذي سمح باستخدامها) تحت سيطرة ضباط وجنود الدعم السريع الذين استخدموها بوصفها استثماراً ثانوياً يدر عليهم دخلاً. انظر: أثير نيوز، " قرار بشأن أجهزة ستار لينك للانترنت في السودان"، 3 فبراير 2024، متاح على الرابط: https://www.atheernews.net/131334/؛ أيضاً

The Tahrir Institute, “Internet in Conflict: Sudan’s Battle for Connection”, 19 September 2024, available at: https://timep.org/2024/09/19/internet-in-conflict-sudans-battle-for-connection/.

توفر التمويل اللازم لاستمرار أنشطة التوثيق، حد من قدرة المدافعين على تقديم الاستجابة المناسبة للاحتياجات المتزايدة.[36]

قضية المحامي منتصر عبد الله سليمان خير الله مثال على عرقلة عمل المحامين. منتصر، 39 سنة متزوج وله طفلين ويسكن بورتسودان، اعتقل بواسطة الاستخبارات العسكرية في يوم 5 سبتمبر 2024. وقع الاعتقال بحجة أنه تقدم بطلب إلى النيابة العامة للاطلاع على البلاغ المقدم ضد سياسيين في تنظيم "تقدم" بتاريخ 3 أبريل 2024. وقد تعرّض منتصر لسوء المعاملة أثناء اعتقاله، حسب إفادة أسرته للمرصد السوداني لحقوق الإنسان. وقد وُجّهت له تهم عدّة قد تصل عقوبتها إلى الاعدام حسب إفادة محاميه، منها مادتان من القانون الجنائي السوداني، وخمسة مواد من قانون جرائم المعلوماتية، ومادتان من قانون الإرهاب. والمحامي منتصر الآن محتجز بسجن بورتسودان في ظروف قاسية وغير إنسانية، وحُرم من تلقي رعاية صحية كافية. ويأتي احتجازه وسط حملة قمع متواصلة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان يمارسها طرفا الحرب منذ 15 أبريل 2023.[37]

هناك العديد من حالات القتل تحت التعذيب، منها على سبيل المثال: صلاح الدين الطيب موسي، ٣٣ سنة، متزوج وأب لطفلة واحدة (لم تكمل العام) ويعمل محامياً وهو ناشط سياسي يترأس حزب المؤتمر السوداني في مدينته. اعتقلته قوة تتبع للاستخبارات العسكرية من منزله معصوب العينين ومقيد اليدين كما تم إلجام فمه بقطعة قماش، وألقي به على ظهر عربة بوكس (شاحنة صغيرة)، أمام أسرته بصورة مهينة مما جعلهم يصابون بالهلع الشديد. اعتقل صلاح الدين بمدرسة العزازي، ولاية الجزيرة، في 17 أبريل 2024. وفي بداية مايو علمت أسرة صلاح بأنه قد مات تحت التعذيب.[38]

أدت الحرب إلى خسائر فادحة على المستويين الشخصي والمهني للمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث تعرّض كثيرون منهم لنهب ممتلكاتهم أثناء محاولتهم الفرار من مناطق النزاع، بينما واجه آخرون تهديدات مباشرة شملت الاختفاء القسري أو القتل. وأسهم التهديد المستمر والضغط النفسي والاجتماعي الناتج عن فقدان الأمان في اضطرار العديد منهم إلى التوقف عن العمل أو الانتقال إلى مناطق أكثر أمنًا، ما أثّر على تواجدهم في المجتمعات القاعدية وحدّ من قدرتهم على تقديم الدعم للمجتمعات المتضررة.

في مناطق مثل دارفور، حيث تهيمن قوات الدعم السريع، كانت الأوضاع أكثر تعقيدًا؛ إذ جعلت الرقابة المشددة والاعتقالات والقتل العمل الحقوقي محفوفاً بالمخاطر. كما أدّى غياب شبكات الاتصال، وضعف البنية التحتية، إلى صعوبة الوصول إلى الضحايا، بينما خضع استخدام تقنيات مثل "ستارلينك" لرقابة لصيقة من قبل قوات الدعم السريع، التي يسيطر أفرادها على تشغيل هذه الشبكات. وزادت عمليات القصف الجوي من حالة الفوضى، مما صعّب مهمة التوثيق والرصد، وعرّض سلامة المدافعين للخطر.

[36] مقابلات أجراها المرصد السوداني لحقوق الانسان مع عدد من المدافعين من بورتسودان، كسلا، الخرطوم، دارفور، كردفان في مارس وابريل 2025

[37] بواسطة مدافع عن حقوق الانسان للمرصد من بورتسودان بتاريخ 23 ابريل 2025.

[38] راديو دبنقا. "حقائق صادمة عن مقتل المحامي صلاح الطيب بآلة حادة في الرأس"، 12 مايو 2024 2024, 12 May). 403 .متاح على الرابط: https://shorturl.at/aGN48.

الاستراتيجيات العملية التي يستخدمها المدافعون

في الظروف الراهنة في السودان يتركز اهتمام المدافعين عن حقوق الإنسان على أولوية تجنب مخاطر الحرب المباشرة وغير المباشرة.

تبنى الكثيرون ترتيبات خاصة بإجراءات السلامة والأمن الشخصي توزعت بين الحذر الشخصي وبين التكيف الرقمي والاستفادة من شبكات التضامن المتاحة. ومن التكتيكات التي استخدموها:

- تقييم المخاطر والتخطيط: تقييم البيئة الأمنية بانتظام وتحديث الخطط الأمنية وفقاً لذلك؛
- التواصل الآمن: استخدام تطبيقات مشفرة للتواصل الحساس؛
- السكن وأماكن العمل الآمنة: الانتقال إلى مناطق أو مبانٍ أكثر أماناً ما أمكن.
- وضع خطط إخلاء، واتصالات آمنة، وإمكانية الوصول إلى تمويل الطوارئ.

رغم ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو القدرة على مواصلة العمل الحقوقي بفعالية في ظل هذه الظروف. فالمخاطر التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في ظل الحرب كانت شديدة التنوع والخطورة، وأثرت على قدرتهم على العمل بحرية مما أجبرهم على تبني استراتيجيات متعددة للتعامل مع هذه المخاطر.[39]

على سبيل المثال، تأخر تجديد جوازات السفر لبعض المدافعين بسبب مكان ميلادهم، في مدن خاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع أو يعتقد أنها تقع تحت تأثيرها السياسي والاجتماعي. وشملت طرق التعامل مع هذه المخاطر الاستعانة بالمعارف للمساعدة في الإجراءات، أو الانتقال إلى مناطق أكثر أماناً. [40]

المدافعون عن حقوق الإنسان القادمين من مناطق مثل الخرطوم، وخصوصاً أولئك الذين لا يمتلكون سنداً اجتماعياً أو قبلياً في مناطق النزوح، كانوا أكثر عرضة للاعتقالات التعسفية والحبس لفترات طويلة. وقد جعلهم غياب الحماية القبلية أو المجتمعية في موقف ضعيف أمام الانتهاكات المتكررة. هذه الفجوة دعتهم إلى التخفي، أو في كثير من الحالات، مغادرة البلد كليةً. وحتى بعد المغادرة، استمر الخطر متمثلاً في وجود عناصر تنتمي إلى أطراف حرب 15 أبريل في مدن اللجوء خارج السودان، مما يهدّد أمنهم الشخصي. يزيد من ذلك تزايد الاستقطاب السياسي والإثني حتى في مجتمعات اللاجئين الجديدة؛ فاضطر أغلبهم لتقليل نشاطه بشكل كبير للحفاظ على أمنه وأمن أسرته.

مع زيادة التهديدات، لجأ الكثير من المدافعين إلى تقليل نشاطهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وإغلاق منصاتهم الشخصية مؤقتاً لتقليل التفاعلات الضارة والمراقبة. بمرور الوقت، عاد البعض لاستعمال وسائل التواصل الاجتماعي لكن بحذر، حيث اقتصر تواصلهم على الأصدقاء الموثوقين فقط. وكان استخدام تقنيات حماية رقمية لتعزيز أمانهم أمراً حتمياً، خاصة على منصات التواصل الاجتماعي.

---

[39] عدة مقابلات أجراها المرصد السوداني لحقوق الانسان مع عدد من المدافعين عن حقوق الانسان عن المخاطر التي تعرضوا لها اثناء الحرب، مارس/أبريل 2025.

[40] نفس المقابلات السابقة.

جعلت الحرب تنقّل المدافعين داخل السودان معقّداً وصعباً ومحفوفاً بالمخاطر، نتيجة التهديدات المباشرة والمراقبة وانتشار نقاط التفتيش على جميع الطرق، إلى جانب الصعوبات المالية. تعرّض بعضهم للنهب أثناء السفر، مثل سرقة أموالهم وهواتفهم أثناء محاولتهم الهروب من مناطق الاشتباك أو المناطق الآمنة. وواجه آخرون خطر الموت والاختفاء القسري، ما دفعهم إلى وضع خطط حماية شخصية مثل الانتقال إلى أماكن أكثر أماناً. كما أن وجود أسرهم في مناطق خاضعة لسيطرة أطراف حرب 15 أبريل شكّل ضغطاً إضافياً على المدافعين، مما أثر على قراراتهم المهنية والشخصية. للحفاظ على أمان الأسرة والعمل، اعتمد المدافعون مقاربة شملت تقليل التفاعل الاجتماعي حول مواضيع حقوق الإنسان، والتركيز على القضايا الاجتماعية في النقاشات العامة.

تعزيز أطر الحماية العملية للمدافعين عن حقوق الإنسان

رغم التهديدات والمخاطر المتزايدة التي تحيط بالمدافعين عن حقوق الإنسان في السودان، تُبرز الديناميكيات والفرص الراهنة أهمية تعزيز جهود الحماية والدعم المحلي والإقليمي والدولي. ويمكن أن تسهم الإجراءات المقترحة أدناه في إحداث تغييرات إيجابية ملموسة تعزّز استمرارية العمل الحقوقي والدعوة إلى إنهاء الحرب:

التكتيك	الوسيلة
توفير الحماية للمدافعين	إنشاء آليات الاستجابة للطوارئ، وتطوير بروتوكولات الحماية والتدريب عليها، وتوفير المساعدة القانونية المجانية، وتوفير منازل آمنة ودعم إعادة التوطين<
المناصرة وفضح انتهاكات حقوق الإنسان	توثيق الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والإبلاغ عنها إلى هيئات حقوق الإنسان الدولية والمقررين الخاصين، والدفع نحو إدراج بنود حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في اتفاقيات وقف إطلاق النار والأطر الإنسانية.
توسيع الفضاء المدني السلمي	دعم المبادرات السلمية للمجتمع المدني واستخدام أدوات فعالة وأقل خطورة لبناء شبكات حقوقية قادرة على مواجهة العنف والتحشيد.
زيادة الوعي الإقليمي والدولي	زيادة الوعي الإقليمي والدولي بتأثيرات الحرب بتسليط الضوء على أبرز الانتهاكات وتكثيف التوثيق والمناصرة على الساحتين الإقليمية والدولية لتعزيز المساءلة والمحاسبية والضغط على الأطراف.
استثمار الوعي المحلي	توظيف تنامي الوعي بحقوق الإنسان بين الشباب والمجتمعات المتضررة لبناء اجتماعية مدافعة عن الحقوق وتعزيز ثقافة حقوقية مستدامة.
بناء الشبكات والتحالفات	تعزيز العمل المشترك من خلال شبكات وتحالفات حقوقية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لضمان التنسيق وتبدل الدعم والموارد.

بناء منصات للتوثيق والأرشفة	تطوير منصات رقمية لتوثيق الانتهاكات وجمع الأدلة بشكل آمن مما يسهم في تسهيل جهود المحاسبة محلياً ودولياً.
ضمان الوصول إلى المجتمعات المتضررة	العمل مع شبكات المجتمع المدني المحلية، وتسهيل التنقلات ومعدات الاتصال الآمنة، والتنسيق الميداني، والتواصل مع السلطات المحلية، وقادة المجتمعات المحلية، وحتى الجماعات المسلحة غير الحكومية (حسب الاقتضاء واعتبارات الأمن) لضمان توفير الممرات الإنسانية، ومراقبة الوصول، واستخدام التكنولوجيا (بحذر)، بما في ذلك الاستفادة من الأدوات المشفرة لتبادل المعلومات والإبلاغ، والاتصال عبر الأقمار الصناعية حيثما أمكن.
الدعوة إلى المحاسبة	الدفع باتجاه محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، لا سيما ضد المدنيين، من خلال آليات دولية أو محلية، لضمان تحقيق العدالة وردع الانتهاكات مستقبلاً.

تعزيز الحماية الشاملة للمدافعين: القدرات والموارد

تشمل وسائل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان تعزيز القدرات، بما في ذلك التدريب على أساليب الحماية الشخصية، وتقليل المخاطر في مواجهة البيئة غير المستقرة، وتأهيلهم للعمل بكفاءة في ظروف الحرب، وتحسين قدراتهم على التكيف والاستمرار في جهودهم الحقوقية، وتنظيم التضامن المحلي والإقليمي والدولي عبر حملات المناصرة. . كما أن تصميم وتنفيذ برامج الحماية المتنوعة من الملاحقات والاعتقالات، بما في ذلك الحماية القانونية عند التعرض للتعذيب أو الضغط الأمني يوفّر للمدافعين مناخاً أكثر أمانا مما يعزز استمرارية عملهم.[41]

كذلك يُمكن أن يُسهم توعية المجتمعات بحقوقها وتطوير آليات للدفاع الحقوقي الذاتي في تقوية الحماية المحلية. كما يمكن أن يساعد تصميم خطط حماية مخصصة بناءً على دراسة المهدّدات في كل منطقة في تقليل المخاطر التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان. ويفتح التأكيد على أهمية الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني في حرب 15 أبريل الباب أمام الحماية ويحدّ من الانتهاكات.[42]

يساعد تأمين موارد مالية وتقنية كافية المدافعين على الاستمرار في العمل، ويُمكّنهم من تطوير أدوات التوثيق والرصد. بالإضافة إلى ذلك، يحسّن توفير فرص العمل ظروفهم الاقتصادية، مما يقلل من تأثير الضغوط المالية على أنشطتهم. ويعزز تشكيل شبكات حماية محلية وإقليمية ودولية من قدرة المدافعين على التعاون والتنسيق. وهذه الشبكات تُساعد في تقديم الدعم العاجل وتوفير منح الانتقال إلى أماكن آمنة في حالة الضرورة. أما الاستثمار

[41] نفس المقابلات السابقة.
[42] نفس المقابلات السابقة.

في التدريب والتأهيل فيعزز من كفاءة المدافعين ويسهم في تقوية العمل الحقوقي ويُمكّنهم من بناء قدراتهم في مواجهة التحديات المرتبطة بالحرب. ويسهم إدراج منظور حقوق الإنسان في الخطاب المحلي والدولي المتعلق بالنقاشات والوساطة بشأن وقف الحرب في تسليط الضوء على قضايا المدافعين، مما يوفر بيئة داعمة لتحسين عملهم. ويمكن تحقيق دعم مستدام للمدافعين عن طريق الجمع بين الحماية القانونية والدعم المالي وتنظيم التضامن المحلي والإقليمي والدولي، مع التركيز على بناء القدرات والتدريب.[43]

يتطلب تعزيز الحماية تعاوناً مستمراً بين المبادرات المحلية والمجتمعين الإقليمي والدولي، مع التركيز على أدوات فعّالة مثل التوثيق، الذي يسهم في لفت انتباه الوعي المحلي والدولي، ويشكّل أساساً للمساءلة القانونية ضد مرتكبي الجرائم. كذلك يُعدّ استخدام آليات الأمم المتحدة والآليات الإفريقية لحقوق الإنسان، إلى جانب إيجاد حلول ملموسة لحماية المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وإنشاء ممرات إنسانية آمنة في مناطق النزاع من الحماية المتوخاة. ويستكمل هذه الجهود تفعيل دور الوساطة عبر تطوير صيغ سياسية وقانونية تُلزم الأطراف المتحاربة باحترام حقوق الإنسان والامتثال للقانون الإنساني الدولي. ويمكن للتنفيذ المتكامل لهذه الاستراتيجيات أن يحدث فرقاً حقيقياً في تحسين الأوضاع على الأرض.

هذه الجهود يمكن أن تشمل الوساطة والضغط الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية محددة الهدف targeted لردع الانتهاكات. وإعطاء أولوية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان يُعزز دورهم في الدفاع عن المدنيين وتوثيق الانتهاكات. ويسهم توفير الموارد والحماية القانونية لهم في تقوية الجهود الحقوقية. ويوفر جود منظمات الرصد والمراقبة في مناطق الحرب المزيد من الحماية، حيث يُثني أطراف الحرب عن انتهاكات حقوق الإنسان بسبب أعين الرقابة. هذا الدور يجب أن يُعزز بدعم دولي وتمويل مستدام وبالقرارات الإقليمية والأممية التي تقوم على أفضل الممارسات.

دروس من حرب 15 أبريل: بناء آليات مستدامة لحماية حقوق الإنسان والمدافعين

يُبرز استمرار الانتهاكات نتيجة لغياب المساءلة الحاجة إلى إنشاء آليات فعالة لمحاسبة الجناة لضمان عدم الإفلات من العقاب. أن تقوية الأنظمة العدلية المحلية والدولية يُعدّ أولوية لتقليل الانتهاكات مع تحسين تطبيق القانون الدولي لحماية المدنيين والبنية التحتية. وسيسهم الالتزام بمعايير القانون الدولي الإنساني في الحد من آثار الحرب على حقوق الإنسان. كما أن إرساء آليات فاعلة تكفل وصول المساعدات الإنسانية، يعزز من استقرار المجتمعات ويقلل من الأزمات التي تؤدي إلى المزيد من الانتهاكات.

لكي يقوم المدافعون بأدوارهم بفعالية، يجب الاستثمار في تدريبهم على أدوات الحماية الشخصية والتخطيط الأمني، وتطوير قدراتهم في مجالات التوثيق، والتحليل، والتواصل الحقوقي الآمن. كما يتطلب الأمر تنظيم آليات جماعية للمناصرة، وتوفير موارد مالية وتقنية تُمكّنهم من مواصلة عملهم في بيئة شديدة الخطورة.

في ظل اشتداد الحرب وتوسع الانتهاكات في السودان، تقع على عاتق المدافعين السودانيين عن حقوق الإنسان مسؤولية تاريخية في نقل حقيقة ما يجري، وتفسيره من منظور حقوقي نابع من داخل البلد، بحيث يُسهمون في

[43] نفس المقابلات السابقة.

تشكيل وعي محلي ودولي يستند إلى معايير حقوق الإنسان العالمية لا إلى الروايات السياسية المتضاربة. ولا يقتصر هذا الدور على التوثيق، بل يشمل أيضاً بناء سردية موثوقة تُعبّر عن ضحايا الحرب وتنقل صوتهم إلى المجتمع الحقوقي العالمي.

الاضطلاع بهذه المسؤولية الكبيرة يستلزم من المدافعين تعزيز شبكاتهم المحلية، وبناء تنسيق فعّال فيما بينهم، وتوحيد خطابهم الحقوقي على أسس مهنية واضحة. إن تطوير تعاون منظم بين مختلف الفاعلين الحقوقيين داخل السودان، يُعد شرطاً ضرورياً لتمكينهم من مخاطبة زملائهم في الحركة الحقوقية الدولية بصوت يوحده الالتزام بالمعايير والتقاليد المهنية ويستند إلى أولويات السياق المحلي.

إن محاسبة الجناة، وإنشاء آليات حماية فعالة، وتوسيع نطاق التضامن المحلي والدولي، كلها خطوات ضرورية لإنهاء الإفلات من العقاب. كما أن بناء تحالفات حقوقية إقليمية ودولية يُعزز من قدرة المدافعين السودانيين على التأثير، ويمنحهم سنداً يُمكّنهم من أداء رسالتهم في الدفاع عن الحقوق والكرامة والعدالة، داخل السودان وعلى الساحة الدولية.

يشجّع ضعف مؤسسات إنفاذ القانون وجهاز القضاء الأمنية على استمرار الجرائم والإفلات من العقاب. وتحسين كفاءة هذه المؤسسات عبر إخضاعها لسلطة مدنية وإصلاحها بما يتفق مع معايير حقوق الإنسان ضروري لتوفير بيئة تحترم الحقوق وتمنع الانتهاكات. ومن هنا تأتي أهمية توفير الأدوات والمهارات اللازمة لتمكّن المدافعين من التعامل مع وضع استراتيجيات مناصرة فعالة بشأن هذه الإصلاحات وتنفيذها. وسيتضافر ذلك مع بناء شبكات تضامن وتعاون تدعم مسعاهم محلياً وإقليمياً وولياً.

الخاتمة والتوصيات

عانى معظم السودانيين خلال العامين الماضين من الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، التي أدت إلى قتل عشرات الآلاف من المدنيين، وتشريد الملايين، إضافة إلى عشرات من حالات الاغتصاب الموثقة، وأشكال أخرى من العنف الجنسي. وكان المدافعون عن حقوق الانسان أكثر المجموعات المدنية التي تم استهدافها بواسطة جميع أطراف الحرب. وقد سلّط هذا التقرير الضوء على أهم المهدّدات والتحديات التي تواجه المدافعين عن حقوق الانسان، عبر دراسة ميدانية استندت إلى إفاداتهم وشهاداتهم. كما توصّلت الدراسة إلى فهم استراتيجياتهم في التكيّف والمناصرة. وفيما يلي تقدّم الدراسة توصيات عملية لتحسين بيئة عملهم وتعزيز حمايتهم، من خلال التعاون مع الجهات الوطنية والاقليمية والدولية المعنية.

توصيات إلى أطراف الحرب

- السماح للمدافعين عن حقوق الانسان بممارسة عملهم من دونِ تعويق.
- الكفّ عن ارتكاب أي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الانسان في مناطق سيطرتها والتحقيق في جميع ادعاءات التعذيب والمعاملة السيئة أو الوفاة أثناء الاحتجاز، واتّخاذ التدابير لتقديم الجناة المشتبه فيهم إلى العدالة في محاكمات سريعة ونزيهة وعلنية.

- السماح لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بدخول البلد والتعاون معها في التحقيق النزيه والفعّال في جميع الانتهاكات والجرائم منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023 أبريل حسب تفويضها.
- منع استهداف المدنيين والعسكريين على أساس الهوية الاثنية والإقليمية واحترام حقوق الأسرى والمحتجزين.

توصيات إلى نظام الأمم المتحدة والنظام الأفريقي

- تعزيز تدخل النظامين لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان في ظل الحرب المستمرة وانهيار الحماية الوطنية. ونقترح اتخاذ سلسلة من الإجراءات العاجلة والاستراتيجية لدعم المدافعين ومساءلة الأطراف المنتهِكة.
- تفعيل الآليات الأممية والإفريقية الخاصة بحماية المدافعين، بما في ذلك الإجراءات الخاصة والمقررين المعنيين، لإصدار بيانات علنية وتدخلات عاجلة بشأن حالات الاستهداف، وتكثيف التوثيق الأممي والإقليمي لانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية التي يتعرض لها المدافعون. كما يُوصى بإدماج قضايا المدافعين ضمن تقارير مجلس حقوق الإنسان والقرارات الصادرة بشأن السودان، تأكيداً على مركزية دورهم في حماية الحقوق وبناء العدالة.
- توفير دعم تقني وتمويلي منظم عبر وكالات الأمم المتحدة، وعبر شركائها أيضاً، لدعم أنشطة الحماية الرقمية، والتوثيق، والرصد، والتدريب على الحماية الشخصية والقانونية. كما يُوصى بدعم جهود السودانيين لإنشاء منصات آمنة لتوثيق الانتهاكات تكفل الموثوقية وحماية البيانات وسرية المعلومات.
- وفي السياق الإفريقي، يُوصى بتحريك دور المقرر الخاص المعني بالمدافعين، وتنظيم زيارات ميدانية أو جلسات استماع خاصة حول السودان ضمن دورات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. كما ينبغي تسهيل الوصول إلى آليات الشكاوى الإقليمية، وتوفير الدعم القانوني والإجرائي للمدافعين لتقديم قضاياهم.
- حماية المدافعين الموجودين في النزوح أو المنفى ، خاصة في دول الجوار، من خلال آليات حماية عابرة للحدود، بما في ذلك التعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية المضيفة؛ وبناء شراكات فاعلة بين منظمات حقوقية سودانية وأفريقية لتعزيز شبكات الحماية والتضامن، بما يتيح للمدافعين السودانيين مخاطبة المجتمع الحقوقي الإقليمي والدولي بصوت موحّد، يستند إلى المهنية ويعبّر عن الواقع الميداني بصدق ودقة.

توصيات إلى منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية

- تدريب المدافعين على الحماية الرقمية والأمن الشخصي بهدف تقليل المخاطر الشخصية.
- توفير الدعم المادي والنفسي للمدافعين بما يمكنهم من الانتقال إلى أماكن أكثر أماناً لمواصلة عملهم، ودعم مشروعات التوثيق والتدريب والرقمنة على وجه الخصوص.

- تنظيم وتوفير الدعم القانوني للمدافعين في حال تعرّضهم للاعتقال أو التهديدات القانونية، مع تحسين إجراءات الحماية القانونية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بما في ذلك منحهم اللجوء أو الإقامة في مكان آمن حال تعرضهم للخطر المباشر.
- تعزيز حملات المناصرة الدولية للضغط على الأطراف المتحاربة من أجل احترام قواعد القانون الإنساني الدولي.
- دراسة العقبات التي تعطّل التشبيك الفعال بين المجموعات الحقوقية باختلاف تخصصاتها، داخل وخارج السودان، واستخلاص الدروس والعمل على تشكيل تحالفات قوية بين المدافعين لزيادة تأثيرهم.

تطوير منصات رقمية لتوثيق الانتهاكات وجمع الأدلة بشكل آمن مما يسهم في تسهيل جهود المحاسبة مستقبلاً محلياً ودولياً.

للتواصل معنا عبر البريد الإلكتروني: info@suhrm.org

وللاطلاع على موقعنا: https://www.suhrm.org/

ولمتابعة صفحتنا على الفيس بوك: https://www.facebook.com/profile.php?id=100083101428276

أو متابعة حسابنا على تويتر (إكس) https://x.com/suhrm_org

حقوق النشر © 2025 محفوظة للمرصد السوداني لحقوق الإنسان (SHRM)

كل الحقوق محفوظة. باستثناء عروض الصحافة أو الاقتباسات المختصرة المضمنة في المراجعات والدراسات وبعض الاستخدامات غير التجارية الأخرى التي يسمح بها قانون حقوق الطبع والنشر. لا تجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو توزيعه أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي أو التسجيل أو أي طرق إلكترونية أو ميكانيكية أخرى، من دون الحصول على إذن من المرصد.